

Distr.: General
3 May 2022
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2022

23 تموز/يوليه 2021-22 تموز/يوليه 2022

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2021-2022

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل عليه موجزاً لأعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2021-2022.



الرجاء إعادة استعمال الورق

310522 200522 22-06536 (A)



موجز أعمال اللجنة الاقتصادية لأوروبا للفترة 2021-2022

موجز

يجري تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا مؤخراً في سياق تواصل فيه البلدان كفاحها جاهدة لكي تتجاوز جائحة كوفيد-19 ولكي تتعامل مع إرثها. وقد أعطت الجائحة دفعة جديدة للاتجاهات القائمة أو كثفت المخاوف المستمرة، مما أدى إلى تجديد التركيز على الرقمنة والقدرة على الصمود. ويتأثير إلاح العمل المتعلق بتغير المناخ والحاجة إلى خفض الضغوط البيئية وأثارها الضارة على التلوث والتنوع البيولوجي يندفع البحث عن مبادرات سياسية من شأنها أن تيسر التحول الأخضر، بما في ذلك من خلال التحول إلى اقتصاد أكثر دائرية. وتتعكس هذه المسائل بقوة في عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي واصلت دعم دولها الأعضاء في صياغة استجابات لهذه التحديات.

وقد وُضعت نواتج معيارية لمعالجة هذه المشاكل، تليها مشورة سياساتية تتكامل بشكل متزايد، وبذلك تجمع ما لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا من خبرات في قطاعات متعددة بغية تقديم توصيات تأخذ منظورات مختلفة في اعتبارها. واستكملت اللجنة التركيز على التطوير المعياري والمشورة السياساتية بمزيد من الجهود لحشد أنواع مختلفة من الشركاء. من هذه الجهود المبادرات الناجحة للعمل مع القطاع الخاص والسلطات المحلية. وفي منطقة لا تزال فيها الفوارق بين الدول الأعضاء في اللجنة واسعة، يظل تقديم المساعدة التقنية شاغلاً بالغاً من شواغل اللجنة.

أولاً - مقدمة

1 - خلال العام الماضي، واصلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا دعم دولها الأعضاء في التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها المنطقة في الوقت الذي تسعى فيه إلى تجاوز إرث جائحة كوفيد-19 وإلى تسريع وتيرة تقدم لا يزال غير كافٍ نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتسعى اللجنة، من خلال وضع نواتج معيارية، إلى تحسين مواجهة هذه التحديات والتعامل على نحو أفضل مع المسائل الجديدة التي تستدعي الاهتمام. وتشهد المشورة السياساتية تكاملاً آخذاً في التزايد يجمع بين ما لدى اللجنة من خبرات في قطاعات متعددة بغية تقديم توصيات تأخذ منظورات مختلفة في اعتبارها. ويتضح هذا التكامل بشكل خاص في العمل الجاري بشأن الاقتصاد الدائري، والذي أُعطي دفعة مهمة في الدورة التاسعة والسنتين للجنة، كما يتضح في أنشطة أخرى تتعلق بحماية البيئة.

2 - وقد أدت مجموعة واسعة من المنتجات التحليلية إلى زيادة المعرفة بالحالة وبخيارات السياسات المتاحة، مما يوفر أساساً متيناً للمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء. واستكملت اللجنة التركيز على التطوير المعياري والمشورة السياساتية بجهود متزايدة للعمل مع أنواع مختلفة من الشركاء ولحشد دعمهم. واستهدفت هذه الجهود مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، وشملت فيما شملته مبادرات ناجحة للعمل مع السلطات المحلية والقطاع الخاص. ولا يزال تقديم المساعدة التقنية يمثل أولوية مهمة في أنشطة اللجنة، نظراً للحاجة إلى سد الثغرات في منطقة توجد فيها اختلافات كبيرة بين الدول الأعضاء في اللجنة.

3 - ويشكل التصدي لتغير المناخ عنصراً محورياً في تنفيذ خطة عام 2030، فكثير من مسارات عمل اللجنة يرتبط بهذا التحدي في سنة شهدت الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عقد في غلاسكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ثانياً - النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة

4 - يجري تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة اللجنة مؤخراً في سياق تواصل فيه البلدان كفاحها جاهدة لكي تتجاوز جائحة كوفيد-19 ولكي تتعامل مع إرثها. وقد أعطت الجائحة دفعة جديدة للاتجاهات القائمة أو كثفت المخاوف المستمرة، مما أدى إلى تجديد التركيز على الرقمنة والقدرة على الصمود. وبتأثير إلحاح العمل المتعلق بتغير المناخ والحاجة إلى خفض الضغوط البيئية وآثارها الضارة على التلوث والتنوع البيولوجي يندفع البحث عن مبادرات سياسية من شأنها أن تيسر التحول الأخضر، بما في ذلك من خلال التحول إلى اقتصاد أكثر دائرية. وتنعكس هذه المسائل بقوة في عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي واصلت دعم دولها الأعضاء في صياغة استجابات لهذه التحديات.

5 - ولا تزال وتيرة التنفيذ في المنطقة متفاوتة. فقد أظهر تقرير عام 2022 الذي أعدته اللجنة بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أنه، استناداً إلى البيانات المتاحة حتى الآن والتي لا تغطي بالكامل تأثير جائحة كوفيد-19، فإن المنطقة ستكون بحلول عام 2030، قد حققت 26 غاية فقط من غايات الأهداف، مما يمثل ربع جميع الغايات التي تتوفر أدلة كافية عنها. ومن الأهمية بمكان أن مؤشرات التقدم هذه تحجب اختلافات كبيرة بين البلدان. وتهدف اللجنة إلى توفير منبر للبلدان لتبادل الخبرات وتقديم المساعدة بما يتناسب مع الاحتياجات الوطنية بحيث يمكن سد هذه الفوارق.

6 - وللنواتج المعيارية، التي تمثل الشاغل المحوري لعمل اللجنة، أهمية بالغة في الدفع إلى اتخاذ الإجراءات وتشكيلها لدعم خطة عام 2030. وواصلت اللجنة تيسير تنفيذ الأطر القائمة، وفي الوقت نفسه تطوير الإنتاج المعياري وتكيفه لمعالجة مسائل ذات صلة لا تزال لم تُعالج بشكل كامل. وقد تزايد اهتمام اللجنة بالعمل مع جهات فاعلة متعددة وبالتعامل مع أسئلة الحوكمة في سياقات مشتركة بين القطاعات يشارك فيها أصحاب مصلحة مختلفين. ويهدف هذا التوجه إلى زيادة فعالية صنع السياسات وأثر العمل الجماعي لتسريع تحقيق الأهداف.

7 - وقدمت الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعقودة في إطار اللجنة مساهمة بالغة الأهمية في معالجة المشاكل البيئية في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، يمثل الحد من تلوث الهواء بموجب اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود في العقود الأخيرة نجاحاً كبيراً للتعاون الدولي. واعتمدت توجيهات جديدة للمساعدة في تنفيذ البروتوكول المعدل المتعلق بالحد من التحمض وإتخام المياه بالمغذيات وطبقة الأوزون الأرضية (بروتوكول غونتبرج)، والذي دخل حيز التنفيذ في عام 2019، وهو يوفر أرضية جديدة للحد من ملوثات الهواء في المنطقة.

8 - وتتعلق التوجيهات بحرق النفايات الزراعية، الذي تترتب عليه آثار اقتصادية وبيئية سلبية كثيرة، تتراوح من تلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتأكل التربة إلى فقدان التنوع البيولوجي ومغذيات التربة. وفي المقابل، فإن الأساليب الخالية من الحرق لا تقضي على انبعاثات ملوثات الهواء وغازات الاحتباس الحراري فحسب، ولكنها توفر أيضاً مستوى معيناً من التكيف مع تغير المناخ والظواهر الجوية المتطرفة والقدرة على الصمود أمامها، مما يُبرز أوجه التآزر بين السياسات المتعلقة بالهواء وبالمناخ.

9 - كما كانت الممارسات الزراعية موضوع تقرير تقييمي جديد بشأن الأسمونيا. ولتجنب الإضرار بالنظم الإيكولوجية والصحة، يتعين خفض انبعاثات الأسمونيا بنسبة 30-50 في المائة في أجزاء من منطقة اللجنة لديها كثافة حيوانية عالية وتستخدم الأسمدة النيتروجينية بشكل مكثف. وفي حين أن الأضرار التي تسببها انبعاثات الأسمونيا للصحة العامة والنظم البيئية تكلف 10-25 يورو لكل كيلوغرام من الأسمونيا، فإن تدابير التخفيف فعالة من حيث التكلفة إذ تتراوح تكلفتها من صفر يورو إلى 4 يورو لكل كيلوغرام من الأسمونيا في معظم البلدان.

10 - وستشكل القرارات في عام 2022 بشأن مستقبل بروتوكول غونتبرج، الذي يخضع لعملية استعراض، علامة فارقة لكيفية تطور الاتفاقية في السنوات المقبلة. كما أن تعزيز التعاون داخل منطقة اللجنة وخارجها سيكون العنصر الأساسي في إنجاح الاتفاقية في المستقبل. وإدراكاً لهذه الحاجة، أطلقت الأطراف مبادرة جديدة في عام 2019 هي منتدى التعاون الدولي بشأن تلوث الهواء. وفي عام 2021، أنشئت فرقة عمل جديدة للتعاون الدولي بشأن تلوث الهواء، لتفعيل العمل في مبادرة المنتدى.

11 - وقد كانت جائحة كوفيد-19 بمثابة تنكير حاسم بأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية هي خط الدفاع الأول ضد انتشار الأمراض المعدية. وتقدم اللجنة، بالاشتراك مع مكتب أوروبا الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية، خدمات الأمانة المشتركة للبروتوكول المتعلق بالمياه والصحة الملحق باتفاقية عام 1992 لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. وقد استكشف العمل بموجب البروتوكول سبل إعادة البناء على نحو أفضل في أعقاب الجائحة وسبل اجتذاب الاستثمارات وسد ثغرة التمويل الموجه نحو قطاع المياه والصرف الصحي، مما له أهمية أساسية لتسريع تحقيق الهدف 6.

12 - وفي عام 2021، أكملت اللجنة، بصفتها وكالة قيّمة مشاركة للمؤشر 6-5-2 من مؤشرات الأهداف، بشأن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، عملية الإبلاغ الثانية عن المؤشر. وقد تكلفت العملية بالنجاح باستجابة 129 بلداً من أصل 153 من البلدان التي تتقاسم المياه العابرة للحدود لطالب الإبلاغ عن المؤشر. وقدمت جميع الأطراف في اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية تقاريرها الوطنية. وأظهر معدل الاستجابة المرتفع هذا، على الرغم من الجائحة، التزام البلدان القوي بالإبلاغ عن حالة التعاون في مجال المياه العابرة للحدود. واسترشد بهذه التقارير الوطنية في العمليات السياسية، من قبيل إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية والاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنفيذ الأهداف والغايات المتعلقة بالمياه في خطة عام 2030.

13 - وتتماشى معالجة المخاطر قبل أن تتحقق مع التوجه الوقائي لخطة عام 2030. وعلى مدى أكثر من 20 عاماً، ساهمت اتفاقية اللجنة المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية (اتفاقية الحوادث الصناعية) في الوقاية من هذه الحوادث والتأهب لها والتعامل معها.

14 - وتماشياً مع الاستراتيجية الطويلة الأجل للاتفاقية حتى عام 2030، والتي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وإطار سيندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، أطلقت اللجنة عملية جديدة للحوارات السياسية الوطنية بشأن السلامة الصناعية في صربيا وبلدان آسيا الوسطى الخمسة. وتهدف هذه العملية إلى إنشاء آليات حكومية دولية للتعاون تجمع بين السلطات المسؤولة عن السلامة الصناعية وعمليات التفيتش الحكومية والإدارة البيئية وحالات الطوارئ، من بين أمور أخرى. وتُستعرض السياسات والتشريعات الوطنية بما يتماشى مع متطلبات الاتفاقية.

15 - وقد اضطلع ببعض الأعمال الإضافية في آسيا الوسطى. ففي طاجيكستان وكازاخستان، أنشئت مجموعات عمل مشتركة بين المؤسسات تعنى بسلامة المخلفات ومنع تلوث المياه العرضي، لكي تنظر، من بين جوانب أخرى، في الآثار المحتملة لتغير المناخ على مرافق إدارة المخلفات من خلال الحوادث التكنولوجية الناتجة عن المخاطر الطبيعية (Natech). وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة أربعة بلدان مشاطئة في آسيا الوسطى في منع تلوث المياه والتخفيف من حدته في حوض نهر سيرداريا، وذلك بموجب كل من اتفاقية الحوادث الصناعية واتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. ويجري تحديد وتحليل كل من مصادر التلوث الصناعية وتلك المتعلقة بالمياه، بينما تُستخلص الدروس من الحوادث الماضية، بهدف نهائي يتمثل في دعم التخفيف من آثار تغير المناخ المستقبلية والتكيف معها.

16 - ويمثل تحقيق التعافي بعد كوفيد-19 على أساس متين يعالج الآثار المستقبلية للإجراءات من زوايا متعددة مطمحاً مشتركاً تسعى فيه الدول الأعضاء إلى تقديم محتوى لبرامجها لإعادة البناء على نحو أفضل. وتساهم اتفاقية اللجنة لتقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو)، وبروتوكولها بشأن التقييم البيئي الاستراتيجي، في تنفيذ البلدان لمجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة، من خلال إدراج الشواغل البيئية والصحية في المراحل الأولى من خطط التنمية ومشاريعها. ويمكن أن تؤدي هذه الأدوات المعيارية دوراً في التعافي الصحي والأخضر من جائحة كوفيد-19 وفي الوقاية من الجوائح في المستقبل، من خلال ضمان التقييم المسبق للآثار البيئية والصحية الهامة المترتبة عن الأنشطة والخطط والبرامج، بالتشاور الوثيق مع السلطات البيئية الصحية.

17 - وفي عام 2021، واصلت اللجنة، بالاشتراك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والتعاون بشأن التقييم البيئي الاستراتيجي في آسيا الوسطى، من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والتصدي لتغير المناخ في أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. ونتيجة لذلك، وُضعت خطط عمل مفصلة لإنشاء أنظمة للتقييم البيئي الاستراتيجي في كل بلد.

18 - وخلال العام الماضي، قُطعت أشواط كبيرة في تطوير نظم الرصد والتقييم البيئيين، وهي نظم تؤدي دوراً أساسياً في تتبع حماية البيئة وتعرض البشر للمواد الخطرة والتلوث وفي قياس التقدم المحرز في تنفيذ السياسات. وفي حين أن الثغرات التي يتعين معالجتها لا تزال قائمة، فقد نجحت الدول الأعضاء في إنشاء نظم وطنية للمعلومات البيئية، مما جعل المعلومات والبيانات البيئية متاحة وميسرة لمختلف المستخدمين، وذلك بدعم من اللجنة، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الأوروبية للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وورد تأكيد لذلك في التقرير الاستعراضي النهائي بشأن إنشاء نظام مشترك للمعلومات البيئية (ECE/CEP/AC.10/2021/6)، والذي سيحال إلى المؤتمر الوزاري التاسع الذي سيعقد تحت شعار "البيئة لأوروبا" (5-7 تشرين الأول/أكتوبر 2022).

19 - وتعتبر الأطر المعيارية الداعمة ضرورية للتمكن من جمع المعلومات البيئية اللازمة وتقييمها واتخاذ قرارات مناسبة ليست تقنية فحسب بل تحترم أيضاً حقوق جميع المعنيين. وتؤدي اتفاقية اللجنة بشأن الوصول إلى المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) دوراً حاسماً في هذا الصدد. ويتمثل أحد جوانب التركيز الهامة للعمل بموجب الاتفاقية في تحسين حماية المدافعين عن البيئة من خلال آلية للاستجابة السريعة. ويُروَّج لسجلات إطلاق الملوثات ونقلها كأداة مفيدة لصنع القرار في مجالات مختلفة، من قبيل الصحة العامة، واستهلاك الموارد، والتخطيط الحضري وخفض الانبعاثات.

20 - بالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود، في جملة أمور، للتكيف مع التطورات التكنولوجية والاستفادة منها لتحقيق أهداف الاتفاقية. وقد اعتمدت توصيات لتعزيز استخدام الأدوات الإلكترونية بما يتماشى مع اتجاهات الرقمنة، وفي الوقت نفسه، تُلتزم مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة في صنع القرار. ومن الشواغل الرئيسية، الشفافية ومشاركة الجمهور في صنع القرار في المجالات البالغة الأهمية من قبيل الهندسة الجيولوجية والسلامة الأحيائية - وفيما يتعلق بالكائنات الحية المعدلة وراثياً والطاقة والمناخ - وقطاع الصناعات الاستخراجية.

21 - وتلقت الأطراف في الاتفاقية مساعدة لتحسين تشريعاتها وممارساتها فيما يتعلق بالحصول على المعلومات، ومشاركة الجمهور في صنع القرار، والاحتكام إلى القضاء في مجالات مثل استخراج النفط والغاز، وتعدين الذهب، ومحطات الطاقة النووية، والطاقة المتجددة، وخطوط الكهرباء، والتخطيط الحضري والمكاني، والقمامة، والغابات وسلامة المدافعين عن البيئة.

22 - ويتطلب مستوى تعقيد بعض المشاكل مشورة متكاملة تشمل مجالات سياساتية وقطاعات اقتصادية مختلفة للاستفادة من الدروس المقارنة التي تنتجها تجارب البلدان الأخرى. وواصل برنامج اللجنة لاستعراض الأداء البيئي تقديم الدعم لجهود البلدان في مجال تعزيز الأداء البيئي والمضحي قديماً في تنفيذ خطة عام 2030، ومعالجة العديد من المسائل التي تترتب عنها آثار بيئية. وأحدث مثال على ذلك هو الاستعراض الثالث للأداء البيئي لرومانيا، والذي نُشر في عام 2021، وهو يقدم للحكومة 61 توصية لتعزيز

الأداء البيئي للبلد. وفي إطار الاستعراض الثاني للمغرب، والذي سينشر في عام 2022، استعرض 80 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة.

23 - وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت اللجنة بلداناً في جنوب شرق أوروبا على تطوير خيارات سياساتية ملائمة تدعم تحقيق الأهداف، والتخفيف من جائحة كوفيد-19 والتعافي منها، واتخاذ إجراءات للحد من آثار الجوائح المحتملة في المستقبل، بالبناء على العمل المنجز في استعراضات الأداء البيئي في تلك البلدان. وفي أوزبكستان، تدعم اللجنة جهود شركاء التنمية لمساعدة الحكومة في إعداد إطار استراتيجي للنمو الأخضر للنهوض بالتحول الأخضر، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الدائرية.

24 - وقطاع النقل، على وجه الخصوص، مدعو إلى المساهمة بصورة مركزية في التحول الأخضر خاصة وأنه يمثل مصدراً رئيسياً للدينامية الاقتصادية، سواء بشكل مباشر أو من خلال أثره على تيسير المواصلية الإلكترونية. وقد طورت اللجنة العمود الفقري المعياري لهذا القطاع الحيوي من خلال عمل لجنة النقل الداخلي، التي احتقلت في شباط/فبراير 2021 بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيسها. وتشرف هذه اللجنة على 59 من الاتفاقيات ومن الصكوك القانونية الأخرى التي تشكل الإطار التنظيمي الدولي الأساسي للنقل الداخلي إقليمياً وعالمياً. وهناك اليوم 151 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة طرفاً متعاقداً في اتفاقية واحدة على الأقل من الاتفاقيات.

25 - وأعربت الدول الأعضاء، في قرار وزاري بعنوان "بدء عقد من الإنجاز لتحقيق النقل الداخلي المستدام والتنمية المستدامة" (ECE/TRANS/2022/2)، عن التزامها بالبناء على التقدم الذي أحرزته لجنة النقل الداخلي في تحقيق نقل داخلي أكثر أمناً وسرراً واستدامة، مع احتضان التكنولوجيا الجديدة والمتغيرة، والتأكيد على الحاجة إلى مواجهة التحديات مثل تغير المناخ والاضطرابات التي سببتها الجائحة.

26 - ولا تزال رقمنة أدوات النقل مجال عمل هام. وفي 25 أيار/مايو 2021، دخلت حيز التنفيذ حزمة مقترحات التعديل التي تطرح إجراء النقل البري الدولي (TIR) المحوسب، المعروف باسم eTIR. لا يكتفي هذا الإجراء بتحقيق مزيد من تأمين نظام النقل البري الدولي فحسب، بل يمكن أيضاً من عبور البضائع للحدود بصورة غير ورقية وبدون ملامسة. ولهذا أهمية خاصة في ضوء جائحة كوفيد-19، مما يساهم في سلامة السائقين وموظفي الجمارك.

27 - وأخذ مزيد من مبادرات الرقمنة فيما يتعلق بقواعد نقل البضائع دولياً، والتي تغطيها اتفاقية عقد النقل الدولي للبضائع بالطرق البرية. وقد كانت سندات الشحن، حتى وقت قريب، لا تتاح إلا في شكل ورقي. على أنه طرأ تحول نحو التنسيق الإلكتروني بإنشاء إشعار الشحن الإلكتروني، مما يجعل عبور الحدود والشحن أسرع وبدون ملامسة. وأنشئ فريق من الخبراء لمناقشة المتطلبات التي من شأنها أن تمكن إشعار الشحن الإلكتروني من أن يصبح المعيار الجديد.

28 - وبالنسبة للبلدان غير الساحلية، يمثل تحسين المواصلية الإلكترونية أملاً رئيسياً لتيسير زيادة الرخاء. وللمواصلية في مجال النقل أبعاد متعددة، تشمل فيما تشمله المنظورات المحلية والثنائية أو دون الإقليمية وأثر البنية التحتية المادية وغير المادية. وقد وضعت اللجنة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مجموعة من 215 مؤشراً لتحقيق المواصلية المستدامة للنقل الداخلي كجزء من مشروع للمواصلية المستدامة للنقل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالنقل في مجموعة مختارة من البلدان غير الساحلية وبلدان العبور

أو الجسور، وهو مشروع يموله حساب الأمم المتحدة للتنمية. كما تتيح المؤشرات للحكومات إمكانية قياس مدى تنفيذها لصفوك الأمم المتحدة واتفاقاتها واتفاقياتها القانونية ذات الصلة، ومدى قابلية أنظمة النقل الداخلي لديها للتشغيل المتبادل مع الأنظمة ضمن مناطقها دون الإقليمية.

29 - ولا يؤثر النقل على كوكب الأرض وعلى الازدهار فحسب، بل يمكن أيضاً أن يتسبب في آثار سلبية مباشرة على صحة الإنسان. ولسوء الحظ، لا يزال التقدم العالمي في مواجهة تحديات السلامة على الطرق محدوداً؛ ولذا فقد تم توفير دفع جديد. وأدمجت اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية للسلامة على الطرق، والتي تقع ضمن اختصاص لجنة النقل الداخلي، وكذلك توصيات هذه اللجنة لتعزيز النظم الوطنية للسلامة على الطرق، في الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030. وواصل المنتدى العالمي المعني بسلامة السير على الطرق عمله لضمان أن تكون التكنولوجيا الجديدة مصحوبة بقواعد مرور جديدة عند اللزوم.

30 - وكألية تمويل فريدة تربط بين الخبرات في مؤسسات الأمم المتحدة وتوحد الحكومات والقطاع الخاص وجميع أصحاب المصلحة، يمكن لصندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق، الذي تستضيف اللجنة أمانته، أن يكون حافزاً للاستثمارات اللازمة لنقل أكثر أماناً. وقد حشد الصندوق 18 مليون دولار لمرحلته الأولى في الفترة 2018-2021، وأطلق عشرة مشاريع جديدة في 14 من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وفي عام 2022، أطلق الصندوق منصة للمشاركة حول المدن المنخفضة الكربون ستناقش سبل تحسين السلامة على الطرق وإدخالها في تخطيط وتصميم البنية التحتية للتنقل والنقل المستدامين.

31 - ولقطاع النقل أيضاً تأثير غير مباشر على الصحة. وأظهرت جائحة كوفيد-19 أهمية دور التنقل النشط والحاجة إلى تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات والكوارث. وقد أثق في الاجتماع الخامس الرفيع المستوى بشأن النقل والصحة والبيئة (17-18 أيار/مايو 2021)، على الحاجة إلى التركيز في حزم التعافي بعد الجائحة على الأساليب المبتكرة لتوسيع التنقل والنقل النظيف والأمن والصحي والشامل، بما في ذلك من خلال تقليل الاعتماد على السيارات، وتحسين حركة السكك الحديدية والنقل العام، وزيادة المشي الآمن وركوب الدراجات زيادة كبيرة.

32 - واعتمد الاجتماع الخطة الرئيسية لعموم أوروبا للترويج لركوب الدراجات، وتعتبر هذه المبادرة الأولى من نوعها. ويمكن أن يؤدي تنفيذ الخطة، التي تهدف إلى مضاعفة ركوب الدراجات في المنطقة بحلول عام 2030، إلى تحقيق فوائد كبيرة، ويمكن أن تمنع 30 000 حالة وفاة مبكرة (بشكل أساسي من زيادة النشاط البدني) وأن تقلل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بمقدار 8 ملايين طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

33 - وأدت الجائحة إلى زيادة الاهتمام بأهمية النقل والتنقل، ولكن أيضاً بمسألة السكن، مع فرض الإغلاقات واعتماد ممارسات العمل عن بعد. وعلاوة على ذلك، يتطلب تحقيق التطلع المتمثل في عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب معالجة مشاكل السكن، والتي تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة على الأحوال المعيشية. ويعيش حوالي 50 مليون شخص في منطقة اللجنة في ظروف سكنية غير لائقة. واستناداً إلى دراسة استقصائية حللت تحديات القدرة على تحمل تكاليف السكن وسياساتها وأولوياتها لدى الدول الأعضاء، قدم تقرير السكن 2030 (#Housing2030)، الذي أعدته اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والاتحاد الأوروبي لإسكان أوروبا، حلاً للأزمة القدرة على تحمل تكاليف السكن في المنطقة. ويسلط

التقرير الضوء على الأدوات السياساتية القائمة والممارسات الجيدة في أربعة مجالات: إدارة الإسكان وتنظيمه؛ والوصول إلى المالية والتمويل؛ والحصول على الأراضي وتوافرها لأغراض بناء المساكن؛ وبناء المساكن المحايدة مناخياً وتجديدها.

34 - وأبرزت الجائحة الحاجة الملحة إلى تعزيز القدرة الاقتصادية الحضرية على الصمود، وهي مسألة تتطلب إعادة التفكير في التخطيط الحضري وصنع السياسات. وخلال الاجتماع الوزاري المعني بالتنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي لعام 2021، الذي عقد في 6 و 7 تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام، أيدت الدول الأعضاء الخطة المعنونة: "المكان والحياة في منطقة اللجنة - خطة عمل إقليمية 2030: مواجهة تحديات جائحة كوفيد-19 والمناخ والسكن على مستوى المنطقة والمدينة والحي والمنزل" (ECE/HBP/2021/2) لمساعدة الحكومات والمدن في مواجهة التحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-19 بالنسبة لنظام السكن الميسور التكلفة في جميع أنحاء المنطقة، وهو نظام بات منهكاً بالفعل. وتهدف الخطة إلى معالجة عدم المساواة، وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية، والسعي لتحقيق انتعاش اقتصادي أخضر شامل للجميع يتصف بالقدرة على الصمود.

35 - ووضعت اللجنة توصيات قائمة على الأدلة لدعم السلطات المحلية في جهودها للتصدي لأضرار الجائحة. واستند "الموجز السياساتي الإقليمي بشأن بناء القدرة الاقتصادية الحضرية على الصمود أثناء كوفيد-19 وبعدها في منطقة اللجنة" إلى مبادئ اتساق السياسات؛ والنهج التشاركية التي تركز على الناس؛ وتبادل المعرفة. وتعتبر تلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً أساسية في تنفيذ خطة عام 2030. ولدعم هذا الهدف، نشرت اللجنة خطة عمل التعافي من كوفيد-19 للمستوطنات العشوائية في منطقة اللجنة (ECE/HBP/WP.7/2021/7)، وتغطي هذه الخطة تسعة مجالات سياساتية عامة وتشمل الأهداف والغايات المفصلة والإجراءات المقترحة.

36 - وأدى الدور المتمامي للمدن في تنفيذ خطة عام 2030 إلى زيادة الاهتمام العالمي بإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. ولزيادة الدعم في هذا المجال، وُضعت المبادئ التوجيهية لتطوير الاستعراضات المحلية الطوعية في منطقة اللجنة (ECE/HBP/2021/4)، مما يوفر أداة مفيدة للمدن والمناطق دون الإقليمية لتحفيز العمل نحو تحقيق الأهداف ودعم الجهود الرامية إلى التعافي اقتصادياً واجتماعياً من جائحة كوفيد-19. وقام كثير من المدن في منطقة اللجنة، ومعظمها في أوروبا الغربية، بإجراء ونشر استعراضات محلية طوعية، لكنه لم توضع مبادرات مماثلة إلا لدى قلة قليلة من المدن في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتعترم اللجنة تنظيم تبادل الخبرات وتقديم أشكال أخرى من الدعم لتيسير استخدام الاستعراضات المحلية الطوعية على نطاق أوسع في المنطقة.

37 - وجمع المنتدى الإقليمي السنوي بشأن التنمية المستدامة لمنطقة اللجنة (6 و 7 نيسان/أبريل 2022)، باعتباره منبر التنمية المستدامة البارز في المنطقة، كثيراً من أصحاب المصلحة لتبادل الخبرات ووجهات النظر المتعلقة بالأهداف التي ستخضع لاستعراض متعمق في منتدى عام 2022 السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والتحديات الشاملة التي تواجهها المنطقة. وقد تركزت المناقشات المتعلقة بخطة عام 2030، في أعقاب نقشي جائحة كوفيد-19 وتأثيراتها السلبية على تحقيق الأهداف، على استكشاف خيارات السياسات التي تسرع التقدم نحو الأهداف وتحقق في الوقت نفسه تعافياً مستداماً قادراً على الصمود من كوفيد-19. وأشار إلى الحرب في أوكرانيا كعامل رئيسي يعرقل تحقيق الأهداف ويعيق بلوغ مزيد من التقدم.

ثالثاً - تعزيز وسائل تنفيذ خطة 2030

ألف - البيانات والإحصاءات

38 - تتطلب عملية صنع القرار المستنيرة وتقييم التقدم بيانات متكاملة وملائمة وحسنة التوقيت ويسهل الوصول إليها. ولا بدّ من توفر برامج الرصد المناسبة، وأنظمة إدارة البيانات والمعلومات، والتقييم الروتيني والإبلاغ.

39 - ويُيسّر عمل اللجنة في مجال الإحصاء الإبلاغ، بقيادة البلدان، عن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة، وذلك بثلاث طرق رئيسية. أولاً، تدعم اللجنة المكاتب الإحصائية الوطنية كجهات مقدمة للإحصاءات المتعلقة بالأهداف ومنسقة وطنية لها. ويشمل هذا الدعم إعداد عدد من الأدوات العملية لتيسير تنفيذ خارطة طريق مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين بشأن إحصاءات أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري. وقد نُشرت الطبعة الثانية من خارطة الطريق في شباط/فبراير 2022. وبنهاية عام 2021، كان 43 من البلدان في منطقة اللجنة قد أنشأت منصات وطنية للإبلاغ.

40 - ثانياً، بدأت اللجنة في تقديم تقارير منتظمة عن التقدم الذي تحرزه البلدان الأعضاء فيها في تنفيذ الأهداف. وفي آذار/مارس 2022، أعدّ التقرير الثاني عن تنفيذ خطة عام 2030 في منطقة اللجنة، بعنوان "هل تسير منطقة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على المسار الصحيح لعام 2030؟" ويقيم التقرير التقدم المحرز في المنطقة من خلال منهجية مشتركة تستخدمها اللجان الإقليمية الخمس. وقد تضمن قصصاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ووكالاتها النشطة في المنطقة، وألقى نظرة فاحصة على علاقة مختلف الإجراءات الإقليمية والقطرية بحصائل التنمية المستدامة.

41 - وفي عام 2021، واصلت اللجنة تعهد وتحسين منصتها الإقليمية للإحصاءات المتعلقة بالأهداف، الذي بدأ في عام 2020. وتتألف المنصة من مركز للمعرفة ولوحة متابعة وقاعدة بيانات لمؤشرات مختارة. ويتمثل الغرض منها في الإبلاغ عن التطورات المتعلقة بقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف في منطقة اللجنة، وإتاحة الوصول السهل إلى مؤشرات محدّثة بشأن تنفيذ الأهداف، ونشر البيانات والبيانات الوصفية. وفي عام 2021، أصبحت النسخة الروسية من لوحة المتابعة متاحة.

42 - ثالثاً، تقوم اللجنة بالعمل المنهجي وبتنمية القدرات الإحصائية الوطنية لتوجيه قرارات السياسات بشأن الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية من أجل تحقيق الأهداف. وقد أقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين خمسة مبادئ توجيهية منهجية وُضعت بالتعاون مع شركاء متعددين. وتتناول هذه المبادئ المواضيع التالية: إحصاءات النفايات؛ وتقييم جودة المصادر الإدارية لاستخدامها في التعدادات؛ وإحصاءات للأهداف؛ وقياس الاستبعاد الاجتماعي؛ وإنتاج مؤشرات لأسعار المستهلك في ظل الإغلاق. وأعدت ستة مشاريع لمبادئ توجيهية وتوصيات لمناقشتها من قبل المؤتمر في عام 2022، وهي تغطي مسائل مثل إحصاءات الأطفال، وقياس الأشكال الجديدة للعمالة، وقيمة الإحصاءات الرسمية، والهجرة، وقياس أثر جائحة كوفيد-19 على النساء والرجال.

43 - ويولى عمل اللجنة في مجال الإحصاء اهتماماً خاصاً للتطورات الجديدة والمسائل الناشئة. وفي عام 2021، نفذ فريق اللجنة الرفيع المستوى والمعني بتحديث الإحصاءات الرسمية مشروعين يتصفان بالأولية: مشروع الحفاظ على خصوصية المدخلات، ومشروع دليل البيانات التركيبية. وأعدّ منشوران للجنة

على أساس نواتج مشاريع السنوات السابقة: إطار الاتصالات الاستراتيجية للمؤسسات الإحصائية، والتعلم الآلي لأغراض الإحصاءات الرسمية.

44 - وساعدت مبادرات بناء القدرات على ترجمة العمل المنهجي إلى تغيير حقيقي. وتجري اللجنة تقييمات لتحليل التقدم الذي تحرزه البلدان التي لديها أنظمة إحصائية قيد التطوير في تنفيذ المعايير الدولية والامتثال للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وفي عام 2021، انتهت اللجنة من إجراء تقييم للنظام الإحصائي الوطني في قيرغيزستان. وعقدت حلقات عمل تدريبية وندوات مختلفة عبر الإنترنت لبلدان أوروبا الشرقية ومنطقة القوقاز ووسط آسيا. وأعيد توجيه تركيز أموال تنمية القدرات ليصب على أنشطة القدرة على الصمود أمام كوفيد-19 في عدد من البلدان.

45 - وإلى جانب الأعمال العامة المتعلقة بالإحصاءات، تضطلع اللجنة بأنشطة قطاعية محددة، ولا سيما فيما يتعلق بالبيانات البيئية. وقد اعتمدت فرقة العمل المشتركة المعنية بالإحصاءات والمؤشرات البيئية، في دورتها في تشرين الأول/أكتوبر 2021، مجموعة من المؤشرات ذات الأولوية من بين المؤشرات البيئية المنقحة التي أعدتها اللجنة لتطبيقها في المستقبل. وستدعم المؤشرات المنقحة الدول الأعضاء في تحسين عملية صنع القرار وفي قياس التقدم المحرز نحو تنفيذ السياسات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك السياسات الخاصة بالمواضيع الناشئة. كما وُضعت مواد تدريبية مختلفة بشأن الرصد والتقييم البيئيين، منها ما يتعلق بالمؤشرات المنقحة.

46 - وخلال العام الماضي، نظم برنامج اللجنة للرصد والتقييم البيئيين سلسلة من أحداث بناء القدرات في مجال إنتاج البيانات البيئية واستخدامها في صنع السياسات ولإعلام الجمهور. وعُرضت في هذا السياق الممارسات الجيدة والنُهُج المبتكرة، مثل تتبع كوفيد-19 من خلال مراقبة مياه الصرف الصحي.

باء - التمويل

47 - تعمل اللجنة منذ سنوات عديدة على وضع قواعد معيارية وتوجيهات سياساتية تتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعلى استكمال هذا العمل المعياري بمجموعة من الأنشطة الاستشارية المتعلقة بالسياسات وأنشطة بناء القدرات. وتمثلت علامة فارقة جديدة في اعتماد اللجنة في عام 2021 لمنهجية تعطي الأولوية للناس لتقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل أهداف التنمية المستدامة، بغية تقييم توافق المشاريع مع الأهداف ومع المبادئ التوجيهية للجنة فيما يتعلق بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تعطي الأولوية للناس. وقد استُخدمت المنهجية لتقييم 66 مشروعاً من 25 بلداً، منها بلدان من خارج منطقة اللجنة، في مسابقة حول مبادرات "إعادة البناء على نحو أفضل" من جائحة كوفيد-19 كما جُزيت المنهجية في أوكرانيا للمساعدة في توجيه الاستثمارات لتحقيق انتعاش قادر على الصمود وشامل ومستدام بعد كوفيد-19. بالإضافة إلى ذلك، أصبح استخدام مبادئ الدائرية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص مجالاً مهماً للعمل المعياري.

48 - وبالتعاون مع شركائها في مبادرة "الاتحاد من أجل مدن ذكية مستدامة"، وضعت اللجنة خلاصة عن التمويل المبتكر لمشاريع المدن الذكية التي تستخدم منهجية تعطي الأولوية للناس لتقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص. واستناداً إلى استخدام المنهجية، دعمت اللجنة عدة مدن، منها بيشيك وبودغوريتسا، في إعداد مشاريع للبنية التحتية الحضرية يمكن تمويلها.

49 - كما وضعت اللجنة توجيهات بشأن تمويل ومالية التعاون في مجال المياه العابرة للحدود وتطوير الأحواض، في منشور يستعرض الخبرات والخيارات والفرص. وتشترك اثنتان أو أكثر من الدول المشاطئة في أكثر من 60 في المائة من تدفق المياه العذبة في العالم؛ ولذلك فإن للإدارة المستدامة والتعاونية لموارد المياه العابرة للحدود أهمية بالغة بالنسبة للوصول إلى المياه وتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن بلوغ الاستقرار والسلام الإقليميين. غير أن كثيراً من البلدان والأحواض تكافح جاهدة لتحديد وحشد التمويل اللازم لعمليات التعاون في مجال المياه العابرة للحدود ومشاريع تطوير الأحواض.

50 - كما تساهم اللجنة في تيسير مشاركة المؤسسات المالية الدولية والحوار بين أصحاب المصلحة لتعبئة التمويل اللازم. وفي هذا الصدد، أبرمت اللجنة مذكرة تفاهم مع المصرف الأوروبي للاستثمار ستسهم في توسيع نطاق استخدام الصكوك القانونية التابعة للجنة ونشر معاييرها وممارساتها الجيدة بشأن قرارات الاستثمار العملية على نطاق أوسع.

جيم - التجارة

51 - تسببت جائحة كوفيد-19 في اضطرابات غير مسبوقة في الاقتصاد العالمي وأدت إلى ركود حاد في التجارة العالمية. وتعتبر إعادة تنشيط التجارة كمحرك للديناميكية الاقتصادية عنصراً مهماً في جهود التعافي. وقد أبرزت اختناقات سلسلة التوريد التي أحدثتها الجائحة أهمية القدرة على الصمود والدور الذي تلعبه البنية التحتية في ضمان التدفقات التجارية وتيسير التنوع.

52 - وساهمت اللجنة وهيئتها الفرعية، مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، في بناء الهياكل الأساسية الرقمية من خلال استحداث مجموعة من المعايير المتسقة لرقمنة عمليات تبادل بيانات النقل المتعدد الوسائط بغية ضمان نقل البضائع في سلسلة الإمداد العالمية بشكل فعال ودون انقطاع. ويشمل ذلك العمل المنجز في سياق المشروع الممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن موصولية النقل والتجارة في عصر الجوائح.

53 - وفي عام 2021 شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً حاداً، ثم بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق في أوائل عام 2022. وفي هذا السياق السلبي، يعدّ تيسير عمليات التبادل بهدف التخفيف من اختناقات العرض واحتواء نمو الأسعار أمراً بالغ الأهمية. ويساعد العمل الطويل الأجل الذي تقوم به اللجنة بشأن تيسير التجارة على زيادة كفاءة التجارة من خلال تعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات، بما في ذلك بقيام مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية بوضع عدد من معايير الأعمال لتيسير تجارة المنتجات الزراعية والغذائية وإمكانية تتبعها، مثل توفير الشهادة الإلكترونية الصحية والصحية النباتية. وتيسر معايير الجودة الزراعية الصادرة عن اللجنة، التي تم تنقيحها/أو اعتمادها ما يقرب من 20 منها في عام 2021، تجارة الفواكه والخضروات الطازجة والمكسرات والفواكه المجففة واللحوم والبطاطس من خلال توفير مصطلحات مشتركة، وبالتالي تقليل تكاليف المعاملات والمخاطر المتصلة بها. وتساعد مدونة اللجنة للممارسات الجيدة للحد من فاقد الأغذية في مناولة الفاكهة والخضروات، والتي نُقحت في عام 2021، والتوجيهات ذات الصلة، على تقليل فاقد الأغذية والهدر الغذائي في سلاسل التوريد الزراعية.

54 - وتعد الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للعديد من الاقتصادات، بما فيها الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة اللجنة. وقد تأثرت هذه الشركات بشكل خاص بأثر الجائحة الاقتصادي والتحديات المرتبطة بالتجارة. ووفرت دراسات تقييم أثر كوفيد-19 التي أجرتها اللجنة للشركات

الصغرى والصغيرة والمتوسطة في اقتصادات انتقالية مختارة، بما في ذلك الدراسات التي تركز على الأعمال التجارية التي تملكها نساء، توصيات محددة وخيارات سياساتية للتصدي للتحديات التي تسببها الجائحة ولتسخير الفرص التجارية لصالح هذه الشركات.

55 - وأظهرت جائحة كوفيد-19 أن الأدوات الرقمية تتيح الإمكانية لزيادة كفاءة التجارة وشمولها، بما في ذلك بالنسبة للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. على أن من الأهمية البالغة منع النشر غير المتكافئ وتشتت الأنظمة. ويمكن للمعايير المنسقة والحسنة التوقيت أن تؤدي دوراً محورياً في تشكيل عملية التحول الرقمي واستكمال الأنظمة والمساهمة في الحوكمة الرشيدة. وتوفر معايير اللجنة ومركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية نهجا متسقاً، وُضع في سياق أصحاب المصلحة المتعددين واعتمد من خلال الآلية الحكومية الدولية لدى اللجنة. وقد اعترف بهذا الدور في مجموعة أدوات المعايير التي أصدرتها مؤخراً منظمة التجارة العالمية وغرفة التجارة الدولية، وتتضمن هذه المجموعة عدداً من المعايير التي وضعها المركز.

56 - وشددت الجائحة من مخاوف الاستدامة والقدرة على الصمود، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالاقتصاد الدائري، فالتجارة ضرورية لتوسيع نطاق نهج الدائرية. وشاركت اللجنة في أنشطة متعددة لتبادل الخبرات والتحليل موجهة لدعم صنع السياسات في هذه المجالات. ويشمل ذلك إنشاء منصة "Circular STEP"، التي يشارك فيها أصحاب المصلحة لتسريع التحول الدائري في منطقة اللجنة. وأعدت أوراق سياسات حول التجارة والاقتصاد الدائري والمواضيع ذات الصلة، وقد قدم إنشاء المنصة دعماً لذلك. بالإضافة إلى ذلك، قُدمت المساعدة لتنفيذ مبادئ التجارة المستدامة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، وقد بدأ عمله فريق جديد من المتخصصين في مجال التتبع البيئي والاجتماعي والحوكمي لسلاسل القيمة المستدامة في الاقتصاد الدائري.

57 - وتماشياً مع الهدف 17، وبسبب الجائحة، تعززت قيمة النظام التجاري المتعدد الأطراف والمفتوح وغير التمييزي والمنصف. وتسعى عدة دول أعضاء في اللجنة إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي لا تزال في طور عملية الانضمام. وتدعم اللجنة هذه الدول الأعضاء من خلال أنشطتها الخاصة بالمساعدة التقنية وبما لديها من أدوات تحليلية، ومن ذلك الدراسات المتعلقة بالحوافز التنظيمية والإجرائية أمام التجارة، مثل تلك التي أجريت مؤخراً في أوزبكستان وصربيا.

دال - الابتكار

58 - للابتكار أهمية مركزية بالنسبة لتحقيق زيادات مطردة في الرخاء ولتعزيز التنمية المستدامة. وقد زادت أهميته في سياق سعي البلدان إلى مواجهة بيئة اقتصادية باتت أكثر سلبية بسبب كوفيد-19. وبالنسبة لبلدان شرق أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا، فإن لتسريع الابتكار وزيادة الإنتاجية أهمية أساسية لتقليص فوارق الدخل مع أجزاء أخرى من المنطقة. وتدعم اللجنة هذه البلدان من خلال أنشطة متعددة. وخلال العام الماضي، نُفذ كثير من التوصيات المنبثقة عن تقرير "توقعات سياسة الابتكار على الصعيد دون الإقليمي"، بما في ذلك من خلال وضع برامج جديدة لتعزيز القدرة على الابتكار.

59 - وواصلت استعراضات الابتكار من أجل التنمية المستدامة إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في إعداد تحليلات وتوصيات لتحسين أداء الابتكار. وقد نُشر الاستعراض المتعلق بجمهورية مولدوفا، ويجري العمل حالياً على إعداد استعراض لأرمينيا. وفي أوزبكستان، من المتوقع أن يصب

الاستعراض القادم في صياغة الاستراتيجية القطرية للتنمية الابتكارية للفترة 2022-2030 وأن يساعد على تشكيلها. كما دعمت اللجنة قيرغيزستان في وضع خارطة طريق للابتكار، بالاعتماد على توصيات استعراض الابتكار من أجل التنمية المستدامة، واستراتيجية الابتكار من أجل التنمية المستدامة التي أعدت في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، والأولويات الوطنية لسياسة الابتكار والتنمية المستدامة.

60 - ولتوجيه جهود الإصلاح نحو تعزيز تطوير المؤسسات التجارية المبتكرة ذات النمو المرتفع في أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا، نشرت اللجنة كتيباً للسياسات يعرض المبادئ والأمثلة والممارسات الجيدة لدعم القطاع الخاص.

هاء - التعاون التقني

61 - في عام 2021، واصلت اللجنة جهودها لتعزيز التعاون مع 17 من بلدان برامج الأمم المتحدة في منطقة اللجنة. ونفذت عدداً من المشاريع الميدانية الموجهة استجابةً لأثر كوفيد-19، وذلك بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية وبالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والوكالات الوطنية، بما في ذلك فيما يتعلق بموصولية النقل والتجارة في عصر الجوائح؛ والحماية الاجتماعية في سياق الاستجابة للجائحة، بدءاً من تحديد الضعفاء إلى بناء القدرة على الصمود؛ وإطلاق مبادرة عالمية نحو عودة تنشيط قطاع الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مرحلة ما بعد كوفيد-19؛ وبناء القدرة الاقتصادية الحضرية على الصمود أثناء الجائحة وفي أعقابها.

62 - كما أطلقت اللجنة خمسة مشاريع ميدانية صغيرة شاملة لعدة قطاعات، ممولة من البرنامج العادي للتعاون التقني، وذلك في مجالات الطاقة، والنقل، والبيئة، والإسكان، والابتكار، على سبيل تكملة الخدمات الاستشارية العادية التي يقدمها المستشارون الإقليميون.

63 - وعملت اللجنة بنشاط على تقديم الدعم إلى بلدان البرامج الـ 17 في المنطقة في تنفيذ وإعداد الدورة الجديدة لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وشمل ذلك المشاركة في مجموعات النتائج، ودمج أنشطة اللجنة في خطط العمل المشتركة، والتقارير السنوية التي تصدرها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمشاركة النشطة في وضع ستة أطر جديدة للتعاون للفترتين 2022-2026 و 2023-2027 لألبانيا، وأوكرانيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان.

رابعا - تسليط الضوء على العمل المناخي

64 - أظهر تقرير عام 2022 الذي أعدته اللجنة بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن هناك حاجة إلى مزيد من التغيير السريع في العمل المناخي في المنطقة للتمكن من تحقيق أهداف خطة عام 2030 ذات الصلة. فالبيانات المتاحة حتى الآن ليست مشجعة: وفيما يتعلق بالغايات الحاسمة، مثل سياسة تغير المناخ، يتعين عكس الاتجاهات الحالية للتمكن من تحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وقد طرأ تقدم في زيادة حصة الطاقة المتجددة أو تحسين كفاءة الطاقة، ولكن هناك حاجة إلى التسريع. وتساعد اللجنة، من خلال مسارات عملها المتعددة، دولها الأعضاء على تسريع وتيرة التغيير ومواجهة التحديات الملحة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

65 - وللبيئة المبنية وقطاع التشييد أهمية محورية في التصدي لتغير المناخ، إذ أن المباني تستهلك 70 في المائة من الكهرباء على مستوى العالم وتتسبب في 40 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد أعادت اللجنة إطلاق مبادرة المباني العالية الأداء في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتنفيذ اتفاق باريس وخطة عام 2030. وانضمت ثمانية مراكز دولية للتميز في المباني العالية الأداء إلى شبكة المراكز التي تتمحور حولها المبادرة، وهناك 35 مركزاً آخر في طور الانضمام.

66 - وأطلقت شراكة بقيادة اللجنة بهدف تحسين كفاءة الطاقة في سلسلة التوريد العالمية للمباني ومنتجاتها في أرمينيا وأوزبكستان وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وطاجيكستان وقيرغيزستان. وستساعد الدراسات الوطنية أرمينيا وجمهورية مولدوفا وقيرغيزستان على تطوير وتنفيذ معايير كفاءة الطاقة للمباني.

67 - ويمكن للتخطيط الحضري المبتكر أن يعزز الإجراءات المناخية من خلال التركيز على إعطاء الأولوية للمناطق ذات القيمة الإيكولوجية، مثل الأراضي الزراعية أو مجاري المياه الحرجة؛ وعلى التقليل من استخدام السيارات؛ ودمج المساحات الخضراء الحضرية في أطر التخطيط المحلية؛ وإنشاء نظم تنظيمية متعددة القطاعات؛ وبناء أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة المشاركة المدنية في التخطيط الحضري وصنع القرار.

68 - وعززت اللجنة المشاركة العملية المنحى من جانب السلطات المحلية للتصدي لتحديات تغير المناخ. وعقدت حواراً حول تغير المناخ مع رؤساء البلديات من جميع أنحاء العالم خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2021، بالشراكة مع مجلس المدينة في المدينة المضيفة، غلاسكو، وجهات فاعلة رئيسية أخرى.

69 - ونشرت اللجنة، بالاشتراك مع "الإسكان في أوروبا" وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، دراسة مشتركة بعنوان تقرير السكن 2030 (*Housing2030*)، السياسات الفعالة للإسكان الميسور التكلفة في منطقة اللجنة، تضمنت مجموعة أدوات بشأن الإسكان الميسور التكلفة والمحايد مناخياً وعرضت سبل استخدام هذه الأدوات في التخفيف من حدة الآثار الاجتماعية السلبية المحتملة لاستراتيجيات إزالة الكربون على القطاعات الضعيفة في المجتمع، وخاصة الشباب. كما تم إطلاق منصة (*Housing2030*) عبر الإنترنت لدعم تبادل الخبرات والتعلم المتبادل في المدن في منطقة اللجنة وخارجها.

70 - ويؤدي النقل دوراً مركزياً في إجراءات تغير المناخ سواء ما يتعلق منها بالتخفيف أو بالتكيف. ومن شأن التحول إلى وسائل النقل ذات الانبعاثات المنخفضة، مثل السكك الحديدية والنقل المائي الداخلي، أن يؤدي دوراً في الحد من كثافة الانبعاثات الإجمالية للقطاع. وواصلت فرقة العمل المعنية بالنقل المتعدد الوسائط واللوجستيات جهودها لتعزيز أطر وسياسات النقل المتعدد الوسائط والمستدام والعمليات اللوجستية في القطاع. كما استمر العمل أيضاً على وضع إطار عمل واتفاق قانوني محتمل بشأن محاور ركاب السكك الحديدية الدولية، مما سييسر الوصول إلى السكك الحديدية والانتقال من وسائل النقل الأخرى إلى رحلات الركاب عبر مسافات طويلة.

71 - وستؤدي زيادة استخدام المركبات الكهربائية إلى تيسير إزالة الكربون بشكل عام من قطاع النقل. وترتفع مبيعات المركبات الكهربائية والهجينة في الأسواق الرئيسية. ووفقاً لتوقعات الوكالة الدولية للطاقة، يمكن أن تصل حصة هذه المركبات في السوق العالمية إلى ما بين 10,4 في المائة و 19 في المائة

في عام 2025. على أنه لا بدّ من معالجة عدد لا يحصى من المشاكل التقنية لتيسير تقبل المركبات الكهربائية. وقد وافق المنتدى العالمي لتنسيق اللوائح المتعلقة بالمركبات على اقتراح لوضع صك قانوني جديد يضمن الحد الأدنى من عمر البطاريات المركبة في السيارات الكهربائية كلياً والهجينة، وذلك في أول جهد دولي لتنظيم مسألة تدهور البطاريات.

72 - وقد أصبح تغير المناخ بالفعل حقيقة واقعة ستستمر في اختبار القدرة على الصمود في البنية التحتية القائمة للنقل، وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند التخطيط لتطورات جديدة. وواصل فريق الخبراء المعني بتقييم آثار تغير المناخ والتكيف في النقل الداخلي عمله في عام 2021 للتوعية وبناء القدرات ودمج المعارف المستقاة من الدول الأعضاء والأوساط العلمية بشأن تقييم أثر تغير المناخ والتكيف في النقل الداخلي.

73 - وكانت الدورة السادسة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية غير مسبوقة من حيث الاهتمام الذي أولته لدور الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ولهذه المسألة أهمية كبيرة بالنسبة لمنطقة اللجنة، حيث تمثل الغابات، التي زادت بنحو 33,5 مليون هكتار في العقود الثلاثة الماضية، 42 في المائة من جميع الغابات في جميع أنحاء العالم. وتعد غابات الشمال، التي تمثل أكثر من 60 في المائة من إجمالي الغابات في منطقة اللجنة، أكبر مخزن أرضي للكربون في العالم. ومع تسارع تغير المناخ، يمكن أن تتحول غابات الشمال من مصارف كربونية مهمة إلى مصادر للكربون وغازات الاحتباس الحراري الأخرى حيث يؤدي ذوبان التربة الصقيعية إلى إطلاق غاز الميثان.

74 - إن فهم التوازن الكربوني للغابات في المستقبل في منطقة اللجنة، بما في ذلك غابات الشمال، وما سيحدثه تغير المناخ واستخدام الغابات وإدارتها من تغير في هذا التوازن أمر ضروري لتصميم حلول المناخ الطبيعية. ويجب نشر النتائج العلمية على نطاق واسع للبحث على استجابات سياساتية مناسبة. وتدعم دراسة توقعات قطاع الغابات للفترة 2020-2040 في منطقة اللجنة صنع السياسات من خلال إظهار النتائج المحتملة على الأجل المتوسط والطويل لخيارات سياساتية محددة وللتغيرات الهيكلية في قطاع الغابات، بما في ذلك بموجب سيناريوهات تغير المناخ المختلفة.

75 - وليس للنتائج المستخلصة من دراسة توقعات قطاع الغابات آثار وطنية فحسب، بل تترتب عليها آثار إقليمية وعالمية أيضاً، بما يشمل القدرة على تحويل انبعاثات الكربون وعزله فيما بين البلدان والمناطق على أساس سياسات الغابات وأسواق منتجاتها. سيؤثر ذلك على تصميم أسواق الكربون والغابات الوطنية لخفض الانبعاثات.

76 - وتشمل بعض الاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز مساهمة قطاع الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ، والتي سُلط عليها الضوء في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، تعزيز تخزين الكربون عن طريق الغابات الموجودة، وإصلاح أراضي الغابات المتدهورة وإعادة التشجير على أراضٍ جديدة. ودعمت اللجنة دولها الأعضاء في تكثيف جهودها لإصلاح الغابات المتدهورة واستعادة الهيئة الطبيعية من خلال تعزيز القدرات وتقديم المشورة في مجال السياسات من أجل وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية، والرصد التقني، والتمويل.

77 - وأسفر اجتماع وزاري مع بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021 عن تعهدات باستعادة أكثر من 4 ملايين هكتار من الأراضي في إطار تحدي يون بحلول عام 2030. وتضمن الإعلان الوزاري لمبادرة أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى (ECCA30)، والذي اعتمده الاجتماع، تأكيداً على

الحاجة إلى التزامات طوعية وقابلة للقياس بإصلاح الهيئة الطبيعية للغابات. وفي عام 2021، نشرت اللجنة نتائج دراسة عن "استعادة الهيئة الطبيعية للغابات في شرق وجنوب شرق أوروبا" حددت المحركات الرئيسية لتدهور الغابات وتضمنت تقييماً لإمكانات استعادة الهيئة الطبيعية للغابات في 17 بلداً في شرق وجنوب شرق أوروبا.

78 - وفي الدورة السادسة والعشرين، سُلط الضوء أيضاً على ما يمكن أن تقدمه الغابات الحضرية من مساهمة هامة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتعمل اللجنة على تعزيز الحراجة الحضرية من خلال "تحدي الأشجار في المدن"، الذي أسفر عن زرع 11,2 مليون شجرة حتى الآن في أكثر من 40 مدينة، ومن خلال عملها مع السلطات المحلية.

79 - وتساهم النفايات الغذائية مساهمة كبيرة في تغير المناخ، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 8-10 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تستخدم في زراعة أغذية ينتهي الأمر بالتخلص منها. ونظراً لطبيعتها القابلة للتلف، تعتبر الفواكه والخضروات الطازجة معرضة بشكل خاص للتلف. وفيما يتعلق بعمل اللجنة على معايير الجودة الزراعية، فقد طورت موارد متعددة للحد من فقد الأغذية في سلاسل التوريد، بما في ذلك مدونة اللجنة للممارسات الجيدة للحد من فقد الأغذية في مناولة الفاكهة والخضروات، كما وضعت منهجية للقياس.

80 - وسيختبر تغير المناخ قدرة خدمات المياه والصرف الصحي على الصمود. ويقدم البروتوكول المشترك بين اللجنة ومنظمة الصحة العالمية الدعم للبلدان في تعزيز قدرة قطاع المياه والصرف الصحي على الصمود. وعملت اللجنة على وضع مذكرة معلومات أساسية تجمع أمثلة قطرية عن الأنشطة المنفذة بموجب البروتوكول، بما في ذلك وضع غايات مراعية للمناخ بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة.

81 - ويجري تعزيز العمل المناخي المستدام والشامل والقادر على الصمود من خلال الشفافية وسيادة القانون والنُهُج التشاركية، على النحو الذي تعززه اتفاقية آرهوس وبروتوكولها بشأن سجلات إطلاق الملوثات ونقلها. وفي إعلان جنيف المعتمد في تشرين الأول/أكتوبر 2021، شددت الأطراف في الاتفاقية على أن على تخطيط البنية التحتية والتخطيط المكاني أن يتبنى حولاً قائمة على الطبيعة توفر فرصاً للحد من آثار المناخ وفقدان التنوع البيولوجي وتخفيفهما، وترفع في الوقت نفسه قدرة البنية التحتية نفسها على الصمود. ونظراً لأن للبنية التحتية آثار على المناخ والتنوع البيولوجي، فإنه يتعين إشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في جميع مراحل تخطيط البنية التحتية ودورة التنمية.

82 - ويعالج التحليل والمشورة بشأن السياسات في برنامج استعراضات الأداء البيئي جوانب متعددة تتعلق بالمناخ، بما يتماشى مع الاحتياجات التي يعبر عنها البلد موضوع الاستعراض. ويتضمن المثال الأحدث، وهو الاستعراض الثالث للأداء البيئي لرومانيا، الذي نُشر في عام 2021، فصلاً عن تغير المناخ يفحص الآثار البيئية والاقتصادية الحالية والمتوقعة لتغير المناخ، وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري من القطاعات الاقتصادية، وسيناريوهات التخفيف والتكيف، وهو يقيّم الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية. كما تضمن الاستعراض تقييماً لغايات الهدف 13 (العمل المناخي).

خامساً - تسخير الشراكات من أجل التنمية المستدامة

83 - تعمل اللجنة مع شركاء متعددين للاضطلاع بأنشطة مشتركة ونشر وتعميم نواتجها أو لإنشاء منصات جديدة للمشاركة تعزز الإجراءات الداعمة للتنمية المستدامة. وخلال السنوات الأخيرة، طرأ تحول ملحوظ نحو الأخذ بأشكال من الشراكات أكثر منهجية تنشئ أدوات طويلة الأجل للتعاون وتسعى إلى إشراك جهات فاعلة جديدة ومتعددة.

84 - وأدى تنفيذ خطة عمل مشتركة منذ عام 2021 تغطي الأنشطة الداعمة لخطة عام 2030 وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث، إلى تعزيز الشراكة بين اللجنة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ويعتبر التعاون الوثيق بين اللجنة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووحدة البيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية، أساساً يُستند إليه في وضع التوجيهات بشأن إدارة مخاطر الحوادث التكنولوجية الناتجة عن المخاطر الطبيعية (Natech).

85 - وعموماً، يعتمد العمل البيئي في اللجنة على شراكات قوية. وعلى سبيل المثال، تنفذ استعراضات الأداء البيئي بالتعاون مع منظمات متعددة، منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي. وخلال العام الماضي، عملت اللجنة على تطوير علاقات أوثق مع الوكالة الأوروبية للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشركاء آخرين، في مجال الرصد والتقييم البيئيين.

86 - وكثيراً ما يكون الهدف من التعاون مع المنظمات الأخرى هو النهوض بتنفيذ المعايير. وقد واصلت اللجنة سعيها إلى إشراك المنظمات المعنية بالمعايير في الإجراءات الجنسانية المتوخاة في إعلان اللجنة الخاص بالمعايير المراعية للاعتبارات الجنسانية. ومن الأمثلة الأخرى التعاون مع التحالف الدولي لمعايير السلامة من الحرائق لتنفيذ المعايير الدولية للسلامة من الحرائق: المبادئ المشتركة، التي أقرتها لجنة التنمية الحضرية والإسكان وإدارة الأراضي.

87 - والرقمنة مجال مهم من مجالات عمل اللجنة، فهي تستجيب لسباق متغير وتسعى إلى الاستفادة من الإمكانيات الجديدة. ويُعتبر إشراك الشركاء في جهود الرقمنة جزءاً من استراتيجية التنفيذ الشاملة. ولذلك أهمية بالغة في رقمنة أدوات النقل. وعلى سبيل المثال، وقعت اللجنة والاتحاد الدولي للنقل البري مذكرة تفاهم لتنفيذ الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي، وبشكل أكثر تحديداً، مرفقها 11، الذي ينشئ إجراء النقل البري الدولي الإلكتروني. كما وقعت اللجنة والتحالف السياحي الدولي/الاتحاد الدولي للسيارات في عام 2021 مذكرة تفاهم بشأن تنشيط اتفاقيات الأمم المتحدة للنقل الداخلي ذات الصلة ورقمته.

88 - ومنذ ظهور جائحة كوفيد-19، وبدعم من اللجان الإقليمية الأخرى والقطاع الخاص، تحتفظ أمانة اللجنة بمرصد لحالة المعابر الحدودية بسبب كوفيد-19، تصب فيه معلومات من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً، وهي تقدم تحديثات يومية عن حالة المعابر الحدودية للنقل الداخلي. وتُجمع وتُقدم المعلومات المحدثة عن 174 دولة عضو. ويحظى المرصد بدعم رسمي من اللجان الاقتصادية الإقليمية الخمس ومنظمات النقل الرئيسية.

89 - ويشكل التعاون مع القطاع الخاص واستخدام التكنولوجيات الرقمية أساس مبادرة رئيسية أطلقتها اللجنة لتعزيز الدائرية وسلاسل التوريد المستدامة من خلال إمكانية التتبع في قطاع الملابس والأحذية. ويوفر تعهد الاستدامة طريقة توسطت فيها الأمم المتحدة لأصحاب المصلحة في الصناعة للنهوض بالعناية الواجبة وبنماذج الأعمال المسؤولة وللتحقق من مطالبات الاستدامة لخيارات الاستهلاك الواعية. وهو مبني على التوصيات السياساتية والمبادئ التوجيهية للتنفيذ ومعياري لتبادل المعلومات لتتبع سلاسل القيمة وشفافيتها. وفي عام 2021، في إطار المشروع، أنشئت منصة سلسلة الكتل لدى اللجنة ونفذت مبادرات تجريبية لقطاعي القطن والجلود. ويشارك الآن ستون شريكاً في الصناعة، يغطون النطاق الكامل لسلسلة القيمة، في 18 بلداً.

90 - وتسعى اللجنة إلى العمل مع الجهات الفاعلة المحلية للترويج لتعددية أكثر شمولاً وترابطاً، بما يتماشى مع أهداف "جدول أعمالنا المشترك"، ولنهوض بتنفيذ خطة عام 2030 من خلال العمل المحلي. وعقدت اللجنة، للسنة الثانية، منتدى رؤساء البلديات في جنيف، وجمعت ممثلين محليين من جميع أنحاء المنطقة لتحقيق التطلعات المشتركة المنصوص عليها في إعلان رؤساء البلديات في جنيف. ويوفر المنتدى منصة متعددة الأطراف للمدن للعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية وتقديم حلولها الإبداعية وإجراءاتها المحددة لجعل المدن قادرة على الصمود، مع التركيز بشكل خاص على الانتعاش بعد كوفيد-19 وعلى تحديات تغير المناخ. وبذلك، يسعى المنتدى إلى أداء دور حافز للتعاون بين مدينة وأخرى ولشراكات تضم نطاقاً أوسع من الجهات الفاعلة.

91 - ويبقى تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإقليمية مجالاً هاماً من مجالات عمل اللجنة، وقد اضطلعت، كجزء من الأمانة المشتركة، بدور رئيسي في توجيه المنتدى التعاوني الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، وهو منصة مركزية مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة وتُعنى بالتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي. وتشارك اللجنة في رئاسة ثلاثة من التحالفات القائمة على القضايا (البيئة وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والنظم الغذائية المستدامة)، إما كرئيس مشارك لها أو كعضو فيها، وهي تحالفات أنشئت في إطار المنتدى التعاوني الإقليمي لتجميع الدراية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة للاستجابة لتحديات إقليمية ووطنية محددة. كما أنها جزء من مجموعة الأمم المتحدة للتحويل الرقمي لأوروبا وآسيا الوسطى. وتدعم التحالفات القائمة على القضايا العمل التحليلي المشترك، والدعوة المشتركة، وتحديد المواقع، وتوفير الدعم التقني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية وتكفل تبادل المعرفة، مما ييسر ظهور شراكات مختلفة.

سادساً - الاستنتاجات

92 - استُكمل التركيز الأولي على تدابير الطوارئ في الأشهر الأولى للجائحة تدريجياً بإدراك الحاجة الملحة لمعالجة المسائل الهيكلية. ويعتبر تغير المناخ حالة طوارئ تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وبدون تسريع كبير، لن يكون تنفيذ خطة عام 2030 ممكناً. وفي حين أن الجائحة تقيد العمل، فإنها توفر أيضاً فرصة لإعادة النظر في السياسات الحالية بهدف مواءمتها على نحو أفضل مع الأهداف الطويلة الأجل، مما يُمثل تركيزاً أساسياً ينبغي أن يُسترشد به في جميع الإجراءات. وما فتئت اللجنة تساعد الدول الأعضاء في جعل هذا التوافق فعالاً.

93 - وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أنه لا بد من إيجاد حلول متكاملة تتجاوز الحدود القطاعية للتمكن من تقديم دعم فعال للدول الأعضاء. ويمثل ذلك أحد المجالات الرئيسية لأنشطة اللجنة في السنوات

الأخيرة، ويشكل مبادرات جديدة تشمل الدفع بالعمل على الاقتصاد الدائري، وهو ما انبثق عن الدورة التاسعة والستين للجنة.

94 - ويتمثل أحد جوانب إرث كوفيد-19 في زيادة التركيز على القدرة على الصمود والوقاية من المخاطر. ومن الدروس الرئيسية في هذا الصدد أهمية الأخذ بنهج متعدد الأخطار والمخاطر، مما يستدعي الحاجة إلى زيادة التعاون عبر التخصصات والمؤسسات على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية لتعزيز اتساق السياسات. ومن الضروري تحقيق تكامل الاستراتيجيات والسياسات والحوكمة المتكاملة للتمكن من تعزيز القدرة على الصمود ومن تعهد التنمية المستدامة.

95 - ويتيح تبادل المعارف، سواء داخل المنطقة أو خارجها، إمكانية تكرار التجارب الناجحة ويوفر مدخلات بالغة الأهمية لصنع السياسات. وهذا بعد مهم من أبعاد التعاون الدولي تبقى اللجنة على التزامها القوي به، من خلال مجموعة من القنوات والشركاء متزايدة التنوع. وتتسم بطابع عالمي بعض الصكوك المعيارية للجنة، مثل اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، وهي بالتالي تمكّن من تبادل الدروس بين أعضاء اللجنة الكثيرين. وفي حالات أخرى، تتيح الخبرة المكتسبة على المستوى الإقليمي، على سبيل المثال فيما يتعلق بإدارة مخاطر الكوارث، رؤى قد تكون مفيدة لبلدان خارج المنطقة. ويوفر التعاون عبر الإقليمي أرضية خصبة لتطوير أفكار جديدة ولتوسيع نطاق التجارب الناجحة.

96 - إن النواتج المعيارية تقنّن المعارف الموجودة، بما فيها أفضل الممارسات، وهي تركز الالتزامات بالعمل. ولا بدّ من استمرار العمل لتكييف هذه النواتج مع الظروف المتطورة. على أن ذلك غير كافٍ لإحداث تغيير فعال إذا لم تعالج العقبات الأخرى، ومنها مثلاً ما يتعلق بالحوكمة أو التمويل أو القدرة التقنية. وتتيح الشراكات الواسعة الإمكانية لتوسيع نطاق العمل وتوسع اللجنة بنشاط لتحقيقها من أجل مساعدة دولها الأعضاء على نحو أفضل.